

عشر سنين واختلفوا في غيره مما يعلم لكل مسكين فذهب قولنا انه يعلم لكل مسكين من مد من العلم من
البحر عليه علمه ولم وهو علم وليك في من غا لم توتنا البلد وكذلك ساير الكفاية التي تولى
الربيعا من غير ان يثبت فيه ما يصعب من المسبب والفضاء من غير وسليمان بن دينار وعطرا
ولحسن وابيه ذهب مما كتبه والشافعي ومروان بن عمر على ما عابته انه يعلم لكل مسكين مد من غير
وهو نصف صاع وبه قولنا ان ابن حنبله ان اطعم من لخطا ضعف صاع وان اطعم من
غيره صاعا وهو قول المشيبي والشافعي وسعيد بن جبير ومجاهد بن قاسم بن حنبل يعلم لكل مسكين
مد من غير الا نصف صاع من غير مماثلة في الشافعي ومن شرط العلم ان يطعمه في المسكين فلو
عاشهم وعدا لهم لم يجز به وقال ابو حنبله في غير ذلك ولا يخرج الدقيق والحل والبقا في بل الخبز الحطب
وجوز ابو حنبله ولا يجوز له العلم لكل مسكين واحدى عشرة اباهل النعم الشافعي ان الكفاية الكسوة وتختلف
العلم في قدرها فذهب قولنا انه يعلم لكل مسكين ذبا ولا يملكه الا ربع علمها ثم اشقوا وان اوردوا في غير
اجتماعه وسوا ويل وكما ويخوف ذلك وهذا قول ابن عباس بن الحسن ومجاهد وعطاء وطا وسير واليه ذهب
الشافعي وقال ابن حنبله ان الكسوة لكل مسكين ما يتخذه الصلاة فيك الرجل ثوبا واللمة ثوبين درعا
وثما يورق او جود رجل ثوبا وثوبين درعا وخمارا وهو الذي يتخذه في الصلاة وقال ابن حنبله ان
درعا وطاقا بوسون الاشمع عجب ثوبان وهو ثوب من السبب والبرسرين وقال ابن حنبله ان
ثوب جمع كالمفنة النوع الثالث من الكفايات العتق فيجوز ان يرد ثوبه وتكونه وكذا كسب في جميع الكفايات
الاكفارة فان سقذ الرقة فيه بالاجاب وان كفاية التتار وسدب الشافعي ان اطعم من علمه
ولا يجوز له ان يكتسبه في الكفاية بالاجام ويشترط ان تكون الرقة سببه في الرق حتى لو عتق في كفاية مكانا
او ارم ولد او عبد لا يشترط شروط العتق واشترط فيه ان يرد ثوبه ولا لا يخرج في عتق الكفاية
وجوز له ان يرد الرق حتى لو كان في الكفاية ان اريد بغيره في كفاية شيئا وجوز له ان يرد في كفاية ويشترط
ان يكون الرقة سببه من كل عيب يعزى بالعلم لا يرد في سبب العلم والارواح والاشجار والاشجار والاشجار
الطبيخ ويجوز عتقا لاهلهم وسفوف الازنين والذنين لان هذه العيوب كلها لا تفرق بالعلم وعند
ابو حنبله كل عيب ينوت جنس من المنفعة يمنع العتق في الرق من الكفاية انما هو قوله تعالى
فلم يجز له عتق الكفاية فليس بالارواح يعنى ما لا يخرج من الكفاية العلم من الاطعمه والكسوة والعتق
صالحا ثلاثة ايام فما لا يشاء اذا كانه فونه وفوت عليه بونه ولييته وفضل ما يعلم عشرة مساكين
لونه الكفاية بالاجام وان لم يكن يمدد هذا القول جازله الصيام وان لا يرد حنبله جازله الصيام وان لم
يكن يمدد من علمه ما يوجب فيه الرق في فصل من الايمان عليه ما ضا وقال ابو حنبله في قوله من
صام يوما لسبعين من جنس ثلاثة دراهم واختلفوا في وجوب الاستماع في الصيام عن كفاية العلم على
قولنا ان احدهما لا يجزى للقيام في ثوبا على كفاية العلم والفتل وهو قولنا ان علمه من علمه وعاد
وعتق وفساد وهو علمه من جنس واحد في ان تقع والقول الثاني لا يجزى للقيام في ثوبا على
العلم من ان شافعي وان شافعي في الاستماع افضل من العلم والفتل وهو قولنا ان علمه من علمه وعاد
المسئلة الثانية كفاية العلم والفتل وهو العلم والفتل وهو العلم والفتل وهو العلم والفتل وهو العلم
اخفا كفاية ثوبا صاع من ثوبه المسئلة الثالثة لا يجزى من كفاية العلم من كفاية العلم من كفاية العلم
فان عرف الرق وعدا وعنى لا يجزى به وجوز ابو حنبله صرفه الى اهل المدينة ما تقطعوا على ان من عرفه الا

الى اهل المدينة لا يجزى له العلم الا اذ اختلفوا في غيره مما يعلم لكل مسكين فذهب قولنا انه يعلم لكل مسكين من مد من العلم من
البحر عليه علمه ولم وهو علم وليك في من غا لم توتنا البلد وكذلك ساير الكفاية التي تولى
الربيعا من غير ان يثبت فيه ما يصعب من المسبب والفضاء من غير وسليمان بن دينار وعطرا
ولحسن وابيه ذهب مما كتبه والشافعي ومروان بن عمر على ما عابته انه يعلم لكل مسكين مد من غير
وهو نصف صاع وبه قولنا ان ابن حنبله ان اطعم من لخطا ضعف صاع وان اطعم من
غيره صاعا وهو قول المشيبي والشافعي وسعيد بن جبير ومجاهد بن قاسم بن حنبل يعلم لكل مسكين
مد من غير الا نصف صاع من غير مماثلة في الشافعي ومن شرط العلم ان يطعمه في المسكين فلو
عاشهم وعدا لهم لم يجز به وقال ابو حنبله في غير ذلك ولا يخرج الدقيق والحل والبقا في بل الخبز الحطب
وجوز ابو حنبله ولا يجوز له العلم لكل مسكين واحدى عشرة اباهل النعم الشافعي ان الكفاية الكسوة وتختلف
العلم في قدرها فذهب قولنا انه يعلم لكل مسكين ذبا ولا يملكه الا ربع علمها ثم اشقوا وان اوردوا في غير
اجتماعه وسوا ويل وكما ويخوف ذلك وهذا قول ابن عباس بن الحسن ومجاهد وعطاء وطا وسير واليه ذهب
الشافعي وقال ابن حنبله ان الكسوة لكل مسكين ما يتخذه الصلاة فيك الرجل ثوبا واللمة ثوبين درعا
وثما يورق او جود رجل ثوبا وثوبين درعا وخمارا وهو الذي يتخذه في الصلاة وقال ابن حنبله ان
درعا وطاقا بوسون الاشمع عجب ثوبان وهو ثوب من السبب والبرسرين وقال ابن حنبله ان
ثوب جمع كالمفنة النوع الثالث من الكفايات العتق فيجوز ان يرد ثوبه وتكونه وكذا كسب في جميع الكفايات
الاكفارة فان سقذ الرقة فيه بالاجاب وان كفاية التتار وسدب الشافعي ان اطعم من علمه
ولا يجوز له ان يكتسبه في الكفاية بالاجام ويشترط ان تكون الرقة سببه في الرق حتى لو عتق في كفاية مكانا
او ارم ولد او عبد لا يشترط شروط العتق واشترط فيه ان يرد ثوبه ولا لا يخرج في عتق الكفاية
وجوز له ان يرد الرق حتى لو كان في الكفاية ان اريد بغيره في كفاية شيئا وجوز له ان يرد في كفاية ويشترط
ان يكون الرقة سببه من كل عيب يعزى بالعلم لا يرد في سبب العلم والارواح والاشجار والاشجار والاشجار
الطبيخ ويجوز عتقا لاهلهم وسفوف الازنين والذنين لان هذه العيوب كلها لا تفرق بالعلم وعند
ابو حنبله كل عيب ينوت جنس من المنفعة يمنع العتق في الرق من الكفاية انما هو قوله تعالى
فلم يجز له عتق الكفاية فليس بالارواح يعنى ما لا يخرج من الكفاية العلم من الاطعمه والكسوة والعتق
صالحا ثلاثة ايام فما لا يشاء اذا كانه فونه وفوت عليه بونه ولييته وفضل ما يعلم عشرة مساكين
لونه الكفاية بالاجام وان لم يكن يمدد هذا القول جازله الصيام وان لا يرد حنبله جازله الصيام وان لم
يكن يمدد من علمه ما يوجب فيه الرق في فصل من الايمان عليه ما ضا وقال ابو حنبله في قوله من
صام يوما لسبعين من جنس ثلاثة دراهم واختلفوا في وجوب الاستماع في الصيام عن كفاية العلم على
قولنا ان احدهما لا يجزى للقيام في ثوبا على كفاية العلم والفتل وهو قولنا ان علمه من علمه وعاد
وعتق وفساد وهو علمه من جنس واحد في ان تقع والقول الثاني لا يجزى للقيام في ثوبا على
العلم من ان شافعي وان شافعي في الاستماع افضل من العلم والفتل وهو قولنا ان علمه من علمه وعاد
المسئلة الثانية كفاية العلم والفتل وهو العلم والفتل وهو العلم والفتل وهو العلم والفتل وهو العلم
اخفا كفاية ثوبا صاع من ثوبه المسئلة الثالثة لا يجزى من كفاية العلم من كفاية العلم من كفاية العلم
فان عرف الرق وعدا وعنى لا يجزى به وجوز ابو حنبله صرفه الى اهل المدينة ما تقطعوا على ان من عرفه الا